

## البعد التاريخي لنشأة الدول العربية وأثره على ممارسة السلطة السياسية في نظمها الحديثة

## The historical dimension of the emergence of Arab states and its impact on the exercise of political power in their modern systems

بن بختي عبد الحكيم

كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)،

[Abdelhakim.benbekhti@univ-tlemcen.dz](mailto:Abdelhakim.benbekhti@univ-tlemcen.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/04/08 تاريخ القبول: 2023/05/28 تاريخ النشر: 2023/06/05

## ملخص:

تعتبر السياقات التاريخية والعوامل الداخلية للدول العربية من أهم العوامل المفسرة لمجرى الأحداث السياسية، هذه العوامل ليست مهمة من حيث أنها أدت إلى النتائج الحالية فحسب، بل أنها تبدو ذات أهمية كبرى فيما يتعلق بتقوية إمكانيات التعزيز لنظام أكثر ديمقراطية على المدى الطويل، كما أشار إلى ذلك مركز كارتر.

ومع أن الدور الذي لعبته هذه العوامل التاريخية اختلف باختلاف أوضاع الدول العربية وتكويناتها الاجتماعية ونمط استعمارها، إلا أنها تكاد تتشابه كلها في استمرار أثر هذه العوامل وتراكمات المجتمع التقليدي العربي في ممارسة السلطة وآليات انتقالها، حيث يمكن بوضوح ربط السياقات التاريخية لنشأة السلطة وبناء الدولة ومؤسساتها بمظاهر أزمة الشرعية، وتعاضم المشكلات الأمنية، من انقلابات عسكرية وحروب أهلية، أو مشكلة الأقليات وفشل سياسات الاندماج الوطني، أو مشكلة التدهور المؤسسي وتنامي صراع النخب والأحزاب، وهذا ما سيحاول البحث تفسيره من خلال مقارنة تاريخية سياسية تتطرق إلى أثر العوامل التاريخية على ممارسة السلطة وآليات انتقالها في النظم السياسية العربية الحديثة.

كلمات مفتاحية: الدولة العربية، بناء الدولة، القبيلة، نظام الملل، النخبة العسكرية، السلطة السياسية.

## Abstract

The historical contexts and internal factors of the Territorial Arab state are among the most important factors explaining the course of political events in the Arab world. These factors are not only important in that they led to the current results, but they appear to be of great importance in terms of strengthening the possibilities of strengthening a more democratic system in the long run. As noted by the Carter Center.

Although the role played by these historical factors varied according to Arab States situations, social composition and colonial patterns traditional society in the exercise of power and its transitional mechanisms, The historical contexts of power and state-building and its institutions can clearly be linked to manifestations of the legitimacy crisis. and growing security problems, from coups d'état, civil wars, minorities and the failure of national integration policies, the problem of institutional deterioration and the growing conflict of elites and parties, which will be interpreted through a historical political approach that touches on the impact of historical factors on the exercise of power and its transitional mechanisms in modern Arab political systems.

**Keywords:** Arab state; state building; Tribe; boredom system; Military elite; political power.

المؤلف المرسل: بن بختي عبد الحكيم. [Abdelhakim.benbekhti@univ-tlemcen.dz](mailto:Abdelhakim.benbekhti@univ-tlemcen.dz)

## 1. مقدمة:

تحضى السياقات التاريخية لبناء الدولة في المنطقة العربية بأهمية كبيرة في فهم وتفسير واقع النظم السياسية العربية بغض النظر عن المقاربة البحثية المعتمدة، اقتصادية كانت، أم دستورية، أو اجتماعية، أو مؤسسية، وذلك يرجع بالأساس إلى الأثر البالغ لعوامل نشأة الدولة في كل نظام إقليمي على طبيعة الفواعل في النظم السياسية، وطبيعة التوازنات السياسية فيها، منشأ الدراسة يجد في كتابات ابن خلدون حضوراً قوياً في الربط بين سلوك الدولة وتاريخها، حيث يعبر عنها ابن خلدون بمفاهيم كالبداءة، الصناعات، والتجارة، الفلاحيين، وتكوين الفئات والاستحواذ عليه، وتأثير ذلك على الكيان السياسي، وهي اجتهادات سوسيولوجية بمعايير فكرية في القرن الرابع عشر، فهو يكشف عن نمط علاقة وتفاعل بين المجتمع والدولة غير ذلك الذي نجده في كتابات الماركسيين، فدراسات ابن خلدون تدور حول سلطة سياسية منشؤها العصبية الدموية للبداءة، لتتطور تدريجياً عبر ثلاث أو أربع أجيال إلى أن تصل إلى رقة الحضارة، لكن دون أن تؤسس هذه السلطة لنفسها علاقات عضوية بالبنى الإنتاجية التحتية للمجتمع، وإنما تظل بنية فوقية تركز سلطتها، وترسخ الالتزام بالاستحواذ على الثروة الجاهزة. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 82)، وبناء على ذلك يحاول هذا البحث الوقوف على المحددات التاريخية للبناء السياسي في النظم السياسية العربية من أجل تحديد مصادر تشكل الثقافة السياسية العربية من جهة، وفهم الواقع السياسي للدول العربية، والمتغيرات الرئيسية المسؤولة عن التوازنات السياسية وعن علاقة الدولة بالمجتمع، وعلاقة السلطة بالمعارضة، والعسكري بالمدني، والحاكم بالمحكوم، وبناء على ذلك ينطلق البحث من الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف أثرت السياقات التاريخية لنشأة الدول العربية على ممارسة السلطة السياسية وآليات انتقالها في النظم العربية الحديثة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- 1- الدول العربية الحديثة هي نتاج لتراكمات من القيم والأنماط السلوكية التاريخية.
- 2- التاريخ السياسي للدولة العربية هو المتغير المستقل في فهم التوزيع السلطوي للقيم.

## منهج الدراسة:

بناء على الإشكالية الرئيسية وفرضيات الدراسة فإن أنسب منهج لبحث أثر السياق التاريخي لنشأة الدولة العربية هو المنهج التاريخي الذي سيسمح بالوقوف على الأصول والنواة التاريخية للسلطة السياسية، في النظم السياسية العربية الحديثة، وكذلك الإحاطة بتاريخ انتقال السلطة، ومصادر الشرعية السياسية، علاوة عن ذلك تم اعتماد المنهج البنائي الوظيفي لدراسة بناء الدولة العربية، ومؤسساتها، وتطور وظائف الأحزاب السياسية وصراعها على السلطة.

## خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بتفاصيل الموضوع بما يتماشى مع صلب الإشكالية وتفصيل الفرضيات تم تقسيم البحث إلى مجموعة من المحاور، حيث يستهل المحور الأول بدراسة المسار التاريخي لنشأة السلطة السياسية في المنطقة العربية في مسعى لتأصل تاريخ السلطة السياسية في مختلف أقاليم المنطقة العربية، وتناول المحور الثاني أثر الاستعمار على نشأة الدول العربية، ليطم في المحور الثالث دراسة تاريخ انتقال السلطة السياسية في المنطقة العربية، وفي المحور الرابع بناء الدولة العربية الحديثة وحيثياتها التاريخية، وفي المحور الخامس والأخير محاولة استنتاج أطوار البحث بمحور تحت عنوان أثر السياق التاريخي لنشأة الدولة العربية على ممارسة السلطة السياسية وآليات انتقالها، حيث تمت مناقشة مسألة تدخل النخبة العسكرية في النظام السياسي وتضخم السلطة التنفيذية والجهاز البيروقراطي، لثختتم الدراسة بخاتمة تستعرض أهم ما خلص إليه البحث من نتائج.

## 1/ المسار التاريخي لنشأة السلطة السياسية في المنطقة العربية:

تتميز الأقطار العربية بتفاوت كبير في نشأتها وتطورها وأنماط تفاعلها السياسي والاقتصادي وحتى في طبيعة الفواعل الرئيسية النازمة للفعل السياسي، بحيث يصعب التعميم في تطورها تاريخياً، سياسياً، اجتماعياً واقتصادياً، وبناء على ذلك وفي مسعى تتبع المسار التاريخي لنشأة السلطة السياسية في الدول العربية تم اعتماد تقسيم سعد الدين إبراهيم للدول العربية على حسب القواسم المشتركة وعلى أساس التقارب الجغرافي والسمات والخصائص:

أولاً: منطقة شمال إفريقيا (المغرب الكبير): وتشمل كلا من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، حيث شكلت القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسية في هذه الدول، واللافت أنه بعد التواجد العثماني في المغرب الكبير اختفى نمط القيام المتكرر للدول وسقوطها طبقاً للدورة الخلدونية، مع ذلك ظلت القبيلة وحدة فاعلة في صراع دائم مع العثمانيين طيلة القرون الثلاث لتواجدهم في المنطقة، لتستمر القبيلة بعد ذلك في تحدي التواجد الاستعماري. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 110).

وعلى هذا الأساس فإن كل النظريات الغربية انطلقت من مسلمات ضمنية لتبرير الاستعمار، (بوطالب، 2002، صفحة 35) مفادها أن الدولة العربية لم تعرف وجود أساس بنيوي قبل الاستعمار. (بروسي، 2009). أما عن رد الفكر السياسي العربي على هذه الطروحات فيرى "سعد الدين إبراهيم" بأن منطقة المغرب الكبير بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر عرفت سلطة سياسية ولها معظم عناصر السلطة السياسية الحديثة، كما عرفت تجسيدا لمفهوم الدولة مع نسبية عنصر السيادة الإقليمية التي كانت تضيق وتتسع حسب قوة السلطة المركزية، كما أن هذه السلطة مارست الردع والحماية التي تفاوتت مستوياتها من منطقة لأخرى، فهي دول ليست لها كل سمات الدولة القومية الحديثة ومواصفاتها الوستفالية، ولكنها بالموازاة كانت أرقى من النمط الدائري الذي وصفه ابن خلدون. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 113).

لقد واجهت القبيلة في المغرب الكبير أزمة حادة في القرن التاسع عشر، انتهت بعجزها عن مواجهة الاستعمار، وفشلها في تطوير أساليب الإنتاج، وتحديث الأجهزة البيروقراطية والمؤسسات التعليمية، في مقابل ذلك زاد كبح الطابع الباتريمونيالي لحركة المجتمع وتطوره، من خلال مصادرة الزعامات لفائض قيمة عمل التكوينات الاجتماعية الأخرى (فلاحين، صناع، حرفيين تجار..). وهي الفئات التي كان يفترض أن تقود عملية تحديث المجتمع وتؤسس للدولة الحديثة. (بوطالب، 2002، صفحة 22)

على الرغم من محورية القبيلة في العمل السياسي بدول شمال إفريقيا حتى مجيء الاستعمار، إلا أن التطورات اللاحقة أثرت على قوة القبيلة لتتحول تدريجياً من القدرة على إسقاط النخبة الحاكمة والحلول محلها، إلى مجرد القدرة على الاحتجاج أو التمرد، ولم يعد مطلبها الاستيلاء على السلطة بقدر ما أصبح

مجرد الرغبة في الاعتراف بها وضمان حد معقول من مصالحها. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988)

ثانيا/ منطقة نهر النيل والقرن الإفريقي: وتشمل مصر والسودان إضافة إلى الصومال وجيبوتي، تقع الدول الأربعة في شرق إفريقيا وعلى عكس دول المغرب الكبير التي اشتملت على قواسم مشتركة عديدة فإن هذه الدول العربية في شرق إفريقيا حملت من التباينات ما يجعل من الصعب التعميم في تطور السلطة السياسية فيها.

بالنسبة لمصر كانت السمة الرئيسية للسلطة السياسية عبر العصور مركزيتها الشديدة، ومرد ذلك يعود إلى دواعي تسيير مجتمع اعتمد طويلا في نمط إنتاجه على الري عن طريق النهر، وما يقتضيه ذلك من ضبط إداري ورقابة مستمرة وتنظيم وتوزيع دقيق، إضافة إلى التدخل لحد التجاوزات، وفض النزاعات والخلافات، كل ذلك يتطلب بالضرورة مركزية في التسيير. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 120)، استمر النمط المركزي في التسيير بعد ذلك ليكون السمة الأبرز لمعظم فترات الحكم العربي الإسلامي لمصر وبالسمة ذاتها تميز نظام الحكم في ظل "محمد علي"، فقد تمتع باعتباره واليا على مصر بسيطرة كاملة على الحكومة مستعينا ببعض مجالس المداولات برئاسة النظار، وبعدد من الدواوين يرأسها نظار كذلك، مع ذلك لم يكن للمجالس أي سلطة في العمل دون رضى الباشا الذي كانت موافقته على توصيات هذه المجالس ضرورية لاعتمادها. شكل عهد "محمد علي" مرحلة بارزة في تطور السلطة السياسية حيث تحولت طبقة الموظفين الإداريين التي عينها "محمد علي" إلى طبقة قلة متميزة (أوليغارشية مالكة) بعد انهيار النظام الاحتكاري الذي شيده الباشا، (ياغي، 1997، صفحة 232) حيث تشكلت صفوف إدارية ذات مصالح تنظيمية واضحة، استمر وجودها في مصر إلى وقتنا الحاضر، وترجع بداية تشكل هذه الصفوة من الموظفين إلى الفترة بين وفاة "محمد علي" وتنحية "إسماعيل"، حيث نتج عن هذا التحول تراجع مكانة النخبة التركية الشركسية الحاكمة، وتقلد المصريين الأصليين مناصب مهمة في مؤسسات الدولة، فضلا عن توسع البيروقراطية، وظهور الملكية الخاصة للأرض. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 125)

أما بالنسبة للسودان والقرن الإفريقي فإنه شهد ثلاث إرهابات لدول مركزية نهرية أولاها هي دولة الفونج والتي دامت قرنين، والثانية هي الدولة المهديية واستمرت لعقدين، والثالثة هي دولة وادي نوغال في الصومال ودامت عقدين من الزمن، حيث اتسمت كل هذه الكيانات بتركيز عال للسلطة السياسية في

نخبة حاكمة استمدت شرعيتها من القوة العسكرية والهيبة الدينية، إلى جانب تصديها للسيطرة الاستعمارية. ما يميز الحالة السودانية هو أن السلطة عمدت إلى ممارسة نوع من اللامركزية الإدارية تتلاءم مع التعددية الإثنية القبلية الكثيفة في السودان، فيما اتسمت السلطة في وادي نوغال بالمركية لانعدام التعددية الإثنية، وكان لفترات الاستقرار الطويلة نسبيًا في السودان بين القرنين السابع عشر حتى القرن التاسع عشر، أثرها البالغ في بلورة عدد من التكوينات الاجتماعية المتميزة، وفي تطوير أنماط الإنتاج البدائي وازدهار التجارة داخليا وخارجيا، أما بالنسبة لمنطقة القرن الإفريقي (جيبوتي والصومال) فبسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والسيطرة والاستغلال الأوروبيين ظل إيقاع التطور والتحديث في البنية الاجتماعية واهنا وظل معه نمط الإنتاج بدائيا . (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 132).

**ثالثا/ منطقة المشرق العربي -بلاد الشام والعراق-:** وتسمى المنطقة أيضا بالشرق الأدنى وفي دراسات أخرى بالهلال الخصيب، وهي تشمل: العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، حيث تتميز المنطقة بحيوية موقعها الاستراتيجي. كان الشرق الأدنى قبل الحملة الاستعمارية إقليمًا من أقاليم الإمبراطورية العثمانية، حيث وجدها الأتراك خليطًا من الحكام والزعماء من أصول مملوكية أو من أصول محلية، وكانت سياسة العثمانيين تقوم على القضاء على كل المعارضين والاستعانة بمن يقبل سلطتهم وتثبيتته كحاكم محلي، حيث يتولى جمع الضرائب والحزبية، وكان الولاة الذين يعينون لا يستمرون أكثر من سنتين أو ثلاث، أما المماليك والزعماء المحليون فإنهم كانوا يستمرون ما داموا لا يتحدون سلطة الباب العالي، وقد ضمن هذا النظام الإداري المرن للعثمانيين فرصة الاستمرار لقرون طويلة، حتى بعد أن أصاب الإمبراطورية الضعف والوهن في القرن الأخير لها . (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 136).

مع مطلع القرن التاسع عشر تميزت المنطقة بتعدد اثني وديني كثيف أكثر من أي إقليم عربي آخر، فالشام ضم العديد من الطوائف والأقليات الدينية، فإلى جانب الأغلبية العربية السنية، وجدت جماعات شيعية ودرزية وعلوية، وإلى جانب هؤلاء وجدت طوائف مسيحية مختلفة، يزيد عددها عن العشرين، أبرزهم الكاثوليك، الأرثوذكس والموارنة، كما وجدت جيوب اثنية لغوية وعرقية مثل الأكراد والشركس والتركمانيين والألبان وجيوب من الوافدين غير المسلمين كالأرمن واليونانيين ناهيك عن جماعات من الفرنسيين والانجليز والايطاليين بدءوا بالاستقرار لغرض التجارة، وفي فترات ضعف الإمبراطورية العثمانية حصلوا على امتيازات أجنبية، حيث كانت إحدى آليات القوى الأوروبية في اختراق بلاد الشام استخدام الجماعات الدينية،

وتقوية نزعتها الطائفية وتغذية نزاعاتها مع الطوائف الأخرى، حتى توطدت الصلة لكل دولة أوربية مع طائفة معينة، فارتبطت فرنسا بالموارنة والكاثوليك، واحتضنت انكلترا الدروز، واحتضنت روسيا الأرثوذكس، وسعت لاحقا الولايات المتحدة الأمريكية لجمع وتقوية الأعداد القليلة من البروتستانت من خلال المعاهد والجامعات، ولعل أبرزها الجامعة الأمريكية في بيروت في ستينيات القرن التاسع عشر تحت اسم "الكلية السورية البروتستانية". (سلامة، 1999، صفحة 106)

إن من أهم التعديلات الجزئية التي أسس لها العثمانيون في المنطقة هي إعطاء الزعماء المحليين جزءا من سلطة تسيير الأمور في مناطقهم، ليتطور هذا المبدأ ليشمل الزعماء الروحانيين للطوائف غير الإسلامية من مسيحيين ويهود، ثم لبعض الطوائف الإسلامية غير السننية، ثم لبعض الجماعات الإثنية الإسلامية غير العربية كالأكراد، ثم للجاليات الأجنبية المقيمة في المشرق، كالجالية الفرنسية، الإيطالية، الإنجليزية، حيث عرفت هذه الممارسة المقننة باسم "الملل".

كان من شأن نظام الملل هذا بمرور الوقت أن جعل الطوائف الدينية وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسية في المشرق، وأسس لمستقبل وازن لها في المنطقة، فإذا كانت القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسية في المغرب الكبير والجزيرة العربية، فإن الطوائف كانت هي صاحبة هذا الدور في بلاد الشام. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 136)

أما في العراق فكان التنوع والتعدد دينيا وإثنيا وطائفيا، إذ كان يقطن في جنوبيه أغلبية عربية مسلمة ولكنها شيعية، وفي وسطه كانت الأغلبية عربية مسلمة ولكنها سننية، وفي شماله كانت أغلبية مسلمة سننية لكن غير عربية "كردية"، هذا إلى جانب العديد من الأقليات المسيحية واليهودية وجماعات من التركمان والأشوريين والإيرانيين، فكانت بذلك هذه الفسيفساء هي اللبنة الأولى لنمط الدول الطائفية التي ستأسس فيما بعد، وخلاصة القول أن الوضع الطائفي في منطقة الشام والعراق كان موجودا قبل الاستعمار الغربي المباشر، وهو ما أسس لطبيعة الفواعل ونمط التفاعلات بل حتى لطبيعة الخطاب السياسي الإثني الطائفي بعد الاستقلال.

**منطقة الجزيرة والخليج:** يشمل هذا الإقليم دول شبه الجزيرة العربية التالية: السعودية، الكويت، اليمن، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان.

ظلت القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الرئيسية في الجزيرة العربية والخليج، وكانت التجارة هي النشاط الرئيسي في المنطقة، كما كانت تمارس بقدر عال من التنظيم والالتزام بقيم ومعايير

صارمة، بعيدة كل البعد عن "الفوضى الهوبزية" التي نشرها بعض المستشرقين أمثال "بوركارد Burkhardt، ودوغتي Doughty، فيليبي Philby... (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 144)، وكانت التجارة تقتضي بلورة نوع من السلطة، حيث كانت المجتمعات الخليجية في شبه الجزيرة العربية تعرف هذا النمط من السلطات بشكل دائم، وكانت تتجسد تحديدا في قبيلة رئيسية أو مجموعة من القبائل تؤسس لتقنين غير مكتوب لقواعد التعامل، وتضطلع بوظائف الوساطة والدفاع والفصل في المنازعات، وكانت هذه السلطات محلية وليست مركزية، (النقيب، 1989، صفحة 29) ويمكن تحديد ثلاث أسر معروفة جمعت بين المكانة الدينية والقوة السياسية منذ القرن العاشر للميلاد، وهي اليمن حيث ظلت الإمامة مستمرة في أسرة "حميد الدين" إلى غاية 1962، والحجاز حيث ظلت الأسرة الهاشمية تحكم في ظل كل الإمبراطوريات المتعاقبة إلى غاية 1926، ومسقط وعمان حيث تتالت أسر حاكمة كان آخرها الأسرة الحالية التي بدأت سلسلة سلاطينها عام 1749. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 144).

## 2/ أثر الاستعمار على نشأة الدول العربية:

في المنطقة العربية إحدى وعشرون دولة وطنية مستقلة ذات سيادة منظمة إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، وهي دول وجد بعض منها تاريخيا بحدودها الموجودة اليوم، وكانت فيها سلطات سياسية مركزية إما في شكل دول أو إرهابيات لدول، والبعض الآخر اكتسب وجوده الجغرافي والسياسي والقانوني كامتداد للتواجد الاستعماري، وإن كان الأمر يبدو مكسبا في سبيل مباشرة مسيرة الاستقلال والبناء، إلا أن الكيان الجغرافي والسياسي والقانوني الجديد لم يقم على نسق اجتماعي واقتصادي وثقافي متناسق، وهو ما شكل أحد المعضلات الرئيسية في عملية بناء الدولة في المنطقة العربية. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 167).

إن معظم الدول العربية الحديثة بدأت حدودها الجغرافية تتضح بين الحريين العالميتين، كما كان لمستوى وعمق الاختراق الاستعماري الغربي للدول العربية ومجتمعاتها أثر بالغ في تحديد قيم الثقافة السياسية، فالكولونيالية البريطانية تميزت بتركيزها على الجانب الاقتصادي، واعتمدت الإدارة غير المباشر للشؤون المحلية، كما أنها مارست الهيمنة الانتقائية عن طريق الاستغلال الاقتصادي والتحكم في قنوات

المواصلات، بينما اتسمت السياسة الاستعمارية الفرنسية بتشديدها على الروابط الثقافية وعلى نشر القيم الحضارية، في مقابل طمس الثقافات والقيم الحضارية المحلية، كما تميزت سياستها بالحكم المباشر، والإخضاع السياسي، أما إيطاليا في ليبيا والصومال فكانت تنتهج الأسلوبين الفرنسي والبريطاني معا بنوع من الوسطية لتحقيق الهيمنة. (الأيوبي، 2010، صفحة 198).

إن الممارسات الاستعمارية في المنطقة التي امتدت لعقود طويلة أثرت بشكل واضح في مستقبل علاقة الدولة بالمجتمع وأنماط السلطة السياسية وأساليب ممارستها، وفي جهازها البيروقراطي، ويمكن إجمالاً تحديد ثلاث مجموعات من الدول العربية في مستوى تأثيرها وتفاعل نظمها الاجتماعية مع التجربة الكولونيالية:

**المجموعة الأولى:** تمثل هذه المجموعة عددا من الكيانات التي كانت قائمة في ظل الإمبراطورية العثمانية بسلطة سياسية مستقلة أو شبه مستقلة، ثم تعرضت للاحتلال وتم القضاء على هذه السلطة، لكن في مقابل ذلك لم يتم تغيير حدود هذه الدول تغييرا كبيرا. وتشمل هذه المجموعة كلا من الجزائر، المغرب، مصر، تونس.

**المجموعة الثانية:** هي ولايات وأقاليم عثمانية تم التصرف فيها بالضم والتقسيم، فمنطقة الشام والعراق مثلا أعيد ترتيبها وفقا لخطة التقسيم الفرنسية الانجليزية، حيث قسم الشام إلى كل من سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، ونزعت أجزاء من سوريا وضمت إلى جبل لبنان (طرابلس، البقاع، صيدا) لإنشاء ما عرف بلبنان الكبير الذي تضاعفت مساحته ضعفين بقرار من سلطة الانتداب الفرنسي سنة 1920، كما اقتطع إقليم الإسكندرونه شمال غرب سوريا وضم إلى تركيا، وجزء جنوبي آخر ضم إلى الأردن، الذي أنشأ ككيان جديد من ثلاث أجزاء مقطعة من كيانات مجاورة بقرار انجليزي. (سلامة، 1999، صفحة 106)

وفي المجموعة ذاتها ظهر العراق بحدوده الحالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى بضم ثلاث ولايات عثمانية سابقة هي الموصل وبغداد والبصرة. (النقيب، 1989) وإضافة إلى منطقة المشرق كانت ليبيا هي الأخرى بجميع ايطالي لثلاث ولايات عثمانية متجاورة هي: برقة وفزان وطرابلس، وينطبق الأمر ذاته على موريتانيا التي ضمت أقاليم من شمال نهر السنغال.

ويندرج في المجموعة ذاتها السودان الموحد الذي بدأت عمليات توحيدِه منذ القرن السابع عشر في عهد دولة الفونج، ثم جمعت بقية الأقاليم في القرن التاسع عشر خلال فترة الحكم التركي المصري، تم في النصف الأول من القرن العشرين في فترة الحكم الانجليزي المصري، إلى غاية استقلاله عام 1956.

وعلى عكس غالب الدول العربية، تعرضت أرض الصومال التاريخية الشاسعة في النصف الأول من القرن العشرين إلى عملية تجزئة واسعة اشتركت فيها كل من إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، فضم جزء من الصومال إلى أثيوبيا، واستقل جزء تحت اسم جيبوتي سنة 1977، وضمت بريطانيا جزءاً منه إلى كينيا التي كانت مستعمرة لها هي الأخرى. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 174)

**المجموعة الثالثة:** وتمثل هذه المجموعة الدول العربية الحديثة التي لم تتعرض لحملة الاستعمار المباشر، وهي: السعودية واليمن، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت، وتتميز هذه المجموعة في مقابل ذلك أنها لم تسلم من تأثير القوى الكبرى، وتعرضت لتأثيرات كبيرة هي الأخرى من طرف بريطانيا خلال القرن التاسع عشر في مسألتين هامتين هما:

1- ترسيم الحدود الحالية لهذه الأقطار، فالمد التوسعي للعائلة السعودية مثلاً أوقف بموجب معاهدة بريطانية سعودية لوقف التوسع السعودي لتوحيد الجزيرة العربية، وقامت بريطانيا كذلك بترسيم الحدود العراقية الكويتية، والحدود الكويتية السعودية من جهة أخرى.

2- المسألة الثانية في أثر القوى الكبرى على دول المجموعة الثالثة هي تثبيت الأسر الحاكمة الحالية في السلطة، ودعمها لنيل استقلالها الرسمي في عقدي الستينيات والسبعينيات. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 174).

### 3/ تاريخ انتقال السلطة السياسية في المنطقة العربية:

يعتبر تاريخ الدولة الإسلامية المرجع الأساس لتقفي تاريخ انتقال السلطة في المنطقة العربية، فبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بويح أبو بكر الصديق، ثم أوصى أبو بكر الصديق إلى عمر رضي الله عنهما، وجعل عمر من بعده الخلافة في الستة الذين كان من بينهم عثمان، ثم قتل عثمان وبويح علي، ثم قتل علي وبويح معاوية، لتكون هذه الحلقة التاريخية منطلقاً لأعظم خلاف عرفه تاريخ الفكر والممارسة السياسية في المنطقة العربية ألا وهو خلاف الإمامة، "إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية في كل زمان، مثلما سل على الإمامة" (الشهرستاني، 1993، صفحة 31) "فمنذ مقتل عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين وما أعقبه من فتنة كبرى، لم يستقر الفقه والقانون على إمكانية عزل الخليفة وإجباره على التنازل، فبعد تولى معاوية الخلافة حوّلها إلى ملك يتوارثه أبناؤه وأحفاده من بعده، ولم تنتقل الخلافة من الأمويين إلى العباسيين إلا بالسيف، وهو ما تكرر داخل الممالك التي ظهرت في عهد الدولة العباسية، وبالمنطق ذاته انتقلت السلطة في دولة الممالك في الشام والحجاز ومصر.

لقد بقي مفهوم انتقال السلطة وتداوله غائبا حتى بين أفراد الأسرة الواحدة ولم يتغير الأمر بعد السيطرة العثمانية على الأقاليم العربية، حيث تمتع الحكام بسلطات مطلقة، ولم يتم انتقال السلطة إلا بالوفاة الطبيعية أو القتل. بعد انهيار الدولة العثمانية وتفككها عمدت دولتنا الانتداب والاحتلال إلى مرافقة بعض الكيانات العربية الناشئة إلى نظم ملكية مثل مصر، ليبيا، العراق، الأردن، والبعض الآخر إلى جمهوريات مثل لبنان، سوريا وسعت قوى الاستعمار في البداية إلى محاكاة النظم الليبرالية الغربية في تسيير شؤون الأقاليم العربية المستعمرة كالتأسيس لتعدد حزبي وانتخابات دورية ومجالس نيابية تمثيلية، إلا أن نجاح الأحزاب التحررية الداعية للاستقلال، سرعان ما دفع قوى الاحتلال للتدخل من جديد بغرض الحد من تنامي بعض الحركات، وسعت في مقابل ذلك إلى دعم النظم الملكية الحاكمة المتحالفة مع بعض أحزاب الأقلية لكبح المسار الديمقراطي، وهو ما أعاق انتقال السلطة في المراحل الأولى لتبلور الدولة العربية. (الحضرمي، 2006)

إن كبح المسار الديمقراطي الذي مارسه الاستعمار سنين قلائل قبل استقلال الدول العربية هو ما يفسر فعلا موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها الدول العربية في العقود التي أعقبت استقلالها، فقد شهدت سوريا ثلاث انقلابات في سنة 1949، وشهدت مصر انقلاب 1952، والعراق والسودان سنة 1958، واليمن 1962، والجزائر سنة 1965، وليبيا سنة 1969، وتم في هذه الانقلابات الإطاحة بالنظم الملكية في كل من مصر، والعراق واليمن وليبيا. وإذا كانت هذه الانقلابات ساهمت بقدر كبير في انتقال السلطة في النظم العربية، إلا أنها بالمقابل أسست لنظم سلطوية ولمعيار القوة في بلوغ السلطة وانتقالها، وهو معيار ينافي تماما المعيار السلمي للتداول على السلطة. (خربوش، 2004)

#### 4/ بناء الدولة العربية الحديثة:

أ - بناء المؤسسات: ورثت كل الدول العربية التي كانت تحت الاستعمار جهازا إداريا حديثا، شكل النواة الرئيسية لعملية البناء المؤسساتي لدولة ما بعد الاستقلال، وإضافة إلى هذه النواة تأثرت عملية بناء مؤسسات الدولة بالتنظيمات الإصلاحية والحركات السياسية السابقة للاستقلال عن المستعمر، إضافة إلى بصمات المجتمع التقليدي بمكوناته وقيمه .

تميز مسار بناء المؤسسات الحديثة للدول العربية الناشئة بوتيرة سريعة سعيًا لتكريس الاستقلال والسيادة من جهة، وحسماً للتوازنات الداخلية.

أولت الدول العربية عقب استقلالها أهمية بالغة لمؤسسة الجيش وجهاز الأمن الداخلي، فمباشرة بعد الاستقلال فتحت أغلب الدول مدارس عسكرية، واستعانت ببعثات عسكرية أجنبية لتدريب جيوشها، أو أرسلت بعثات من الجنود والضباط للتربص والتدريب في الخارج، وذلك في مسعى الحرص على امتلاك جيش وطني قوي وحديث، حيث اعتمدت بعض الدول على فرق المجاهدين المسلحين الباقين من حرب التحرير كبنوة لتكوين هذا الجيش مثل الجزائر واليمن الديمقراطي، واعتمد عدد من الدول الأخرى على الفرق العسكرية التي كان الاستعمار قد استحدثها، وألحقها بجيوشها، وهذا ما حدث في كل من المغرب وتونس ولبنان والأردن.

اللافت في مسار نشأة مؤسسة الجيش أنها ورثت الجاهزية والاندفاع عن فترة ما قبل الاستقلال، فباستثناء جيوش دول الخليج، دخلت جل جيوش الدول العربية في حروب ومعارك في سنواتها الأولى بعد استقلالها، سواء ضد عدو خارجي كإسرائيل، فرنسا، بريطانيا، إيران، أثيوبيا، أو ضد دول عربية مجاورة (مصر في اليمن وليبيا، والجزائر والمغرب على الحدود)، أو في حالات أخرى ضد تمردات داخلية (السودان، العراق، لبنان). (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 180)، ونتيجة لذلك أدت حالة التأهب المبكر لمؤسسة الجيش في الدول العربية إلى استثثار المؤسسة العسكرية بنصيب كبير من الموارد البشرية والمالية للدولة العربية الناشئة.

حضيت المؤسسة الأمنية (الأمن الداخلي) بنفس القدر من الاهتمام، وانتهجت الدول العربية النهج ذاته في الاستفادة من نواة الإدارة الاستعمارية، إضافة إلى الاستفادة من خبرات ومساعدات أجنبية، وإذا كان مبرر اهتمام الدول العربية بمؤسسة الجيش هو تكريس الاستقلال والسيادة، فإن مبرر الاهتمام المبالغ فيه بالمؤسسة الأمنية ارتبط ببسط نفوذ النخب الحاكمة، إضافة إلى سد فجوة الشرعية الهشة في السنوات الأولى لاستقلال الدولة العربية، حيث تم تغطية الوظيفة الضبطية الأمنية للنظم السياسية العربية بمسمى وزارة الداخلية، وهو ما يبرر احتفاظ وزارة الداخلية بمهام الأمن والإشراف على التعليم والصحة والبلديات والجمعيات والسجون والانتخابات، بل أن وزارة الداخلية في العديد من الدول أصبحت بعد الاستقلال قمة ومحور السلطة التنفيذية الحقيقية في الدول العربية.

إلى جانب مؤسسة الجيش والمؤسسة الأمنية، اهتمت الدول العربية ببناء مؤسساتها السيادية كالمالية لبناء بنك مركزي وعملة وطنية وخزينة عمومية تمكن من تسيير الشأن والمرفق العام، إضافة إلى وزارة الخارجية وذلك لتكريس شرعيتها خارجيا، فاهتمت بالتمثيل الدبلوماسي في الدول العربية المجاورة، إضافة إلى الدول الكبرى والمنظمات والهيئات الإقليمية والأمية.

أما عن المؤسسات الخدمائية الاجتماعية فأولى المؤسسات التي حظيت باهتمام مبكر في مسار بناء مؤسسات الدولة العربية هي المؤسسة التعليمية، وذلك سعيا لتدارك فجوة الجهل والأمية التي تركها المستعمر، فمباشرة بعد الاستقلال تبنت كل الدول العربية سياسات التعليم الإلزامي والمجاني وتوسعت في إنشاء المدارس والجامعات. في مقابل ذلك لم تحظ باقي المؤسسات الخدمائية الاجتماعية بعناية الدولة العربية الناشئة، إلا بعد العقد الثاني للاستقلال، وخاصة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية والشباب والمرأة والثقافة، وهو ما يفسر قلة عدد الوزارات في جل الدول العربية بعد الاستقلال، والذي لم يزد عن العشر وزارات، ليصل بعد عقدين أو ثلاث من ذلك إلى أكثر من عشرين وزارة في المتوسط.

ويمكن إجمالاً تقييم مسيرة الدول العربية في مسعى بناء المؤسسات بأنها أولت أهمية بالغة للمؤسسات السيادية؛ الجيش الأمن الخارجية والمالية، ثم مرحلة بناء المؤسسات الخدمائية الاجتماعية كالتعليم، الصحة، الرياضة والشباب ثم مرحلة بناء المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، ومع تقدم البناء المؤسساتي للدولة ازدادت تدريجياً القدرة على السيطرة والهيمنة على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

## ب - أنماط التنظيم السياسي :

لقد حرصت الدول العربية بعد الاستقلال حرصاً شديداً على الضبط والتحكم في نشاط المجتمع الأهلي سعياً لتقليص هامش استقلاليته، خاصة وأنه سابق في نشأته وعلاقاته لنشأة الدولة الحديثة ومؤسساتها، وفي المسعى ذاته عملت الدول العربية على السيطرة على الجمعيات والاتحادات والنقابات والتعاونيات والأحزاب.

إن الحديث عن المجتمع في المنطقة العربية، لا يعني الحديث عن كيان واحد متجانس ومتناسق، أو عن كيان يعبر عن نفسه ويتفاعل مع الدولة بشكل عقلائي، فالمجتمع الأهلي - المدني في المنطقة العربية هو تكوينات مختلفة متنافسة ومتناقضة في أحيان عديدة، وهي متفاوتة في مستوى الوعي والتنظيم والقوة والموارد والعلاقات والحجم والامتداد الجغرافي، هذا الاختلاف والتناقض أفضى في الغالب إلى وجود تكوين

اجتماعي واحد أو اثنين من تكوينات المجتمع على وفاق أو تحالف مع الدولة. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 185)، ويمكن إجمالاً تقسيم الدول العربية من حيث علاقة الدولة بالمجتمع والقواعد الناظمة لهذه العلاقة إلى المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: وتضم الدول التي باشرت الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي منذ البداية وهي دول مثل؛ مصر، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السودان، المغرب، تونس، الصومال، الكويت، موريتانيا عبر إنشاء المجالس البرلمانية وتنظيم الانتخابات سواء بوجود أحزاب أو بدونها مثل النموذج الكويتي، وعلى الرغم من أن العديد من نظم هذه المجموعة كانت نظماً ملكية عقب الاستقلال (مصر، العراق، الأردن، المغرب، ليبيا، الكويت) إلا أنها حاولت محاكاة النظم الليبرالية الغربية الديمقراطية في ظل صحافة حرة نسبياً.

المجموعة الثانية: وتضم أنظمة حكم جمهورية مثل سوريا ولبنان والسودان والصومال وموريتانيا. المجموعة الثالثة: ضمت نظم حكم ملكية مطلقة وهي السعودية واليمن وعمان ونظم الخليج عدا الكويت. المجموعة الرابعة: وهي الجمهوريات التي أخذت بنظام الحزب الواحد أو الجبهة الوطنية الواحدة منذ استقلالها وهي الجزائر واليمن الديمقراطي.

من خلال التصنيف السابق يتضح أن أغلب النظم العربية عند استقلالها انتهجت النموذج الليبرالي التعددي، حيث ساهمت النخبة الناشطة المثقفة ذات التعليم العصري، في تنشيط العمل السياسي من خلال تكوين الأحزاب على النمط الغربي كحزب الوفد في مصر، والاستقلال في المغرب، والحزب الدستوري في تونس، وحزب الأمة في السودان...، ونظراً للإرث التاريخي الوازن لهذه الأحزاب التي كانت فاعلاً محورياً في نضال الاستقلال، لم يكن أمام النخب الحاكمة التقليدية بد من قبول الصيغة التعددية الديمقراطية لامتناع مطالب هذه الأحزاب من جهة، وإضفاء الشرعية المفقودة أو الهشة في المراحل الأولى لتأسيس النظم العربية من جهة أخرى.

أما بالنسبة للملكيات المطلقة مثل السعودية واليمن وعمان ونظم الخليج العربي عدا الكويت ووضعها المختلف، فإن العامل التاريخي يفرض نفسه بقوة مرة أخرى في تفسير واقعها المغاير بعد الاستقلال، حيث لم تعرف هذه الدول احتلالاً استعماريًا مباشرًا في أراضيها يستوجب النضال، ونتيجة لذلك لم تشهد كغيرها من الأقاليم المحتلة ظهور تكوينات طبقية حديثة، وبقيت في مقابل ذلك تستمد

شرعيتها من التقاليد والقبيلة أو حق التوحيد والفتح، وبقي مفهوم الولاء السياسي في مجتمع الجزيرة العربية يرتبط بالبشر وليس بالإقليم. (النقيب، 1989، صفحة 12)

### ج- مصادر شرعية الدولة العربية.

تسعى كل الأنظمة على اختلافها إلى بناء شرعيتها من خلال الاستناد إلى مصدر معين من مصادر الشرعية، في سبيل تحقيق الطاعة والقبول والإذعان من قبل المحكومين، ويمكن في هذا الصدد التمييز بين نوعين من المصادر:

1- مصادر الشرعية الكلاسيكية والحداثية: تنطلق الأدبيات الكلاسيكية بدءاً بكتابات ابن خلدون حتى ماكس فيبر من اعتبار أن الشرعية تتجسد في المصدر، ويعتبر المصدر شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أنه شرعي، ويرتبط تغيير المصدر المقبول للشرعية بجملة العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية، والقيمية، والفلسفية والسياسية. (والي، 2003)

لقد اقترح "ماكس فيبر" أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاث هي: التراث والتقاليد، والشرعية الكاريزمية، والسلطة العقلانية القانونية. (قدوسي، 1995)

أما الأدبيات الحداثية؛ فرجحت ثلاثية جديدة للشرعية تتناسب مع النموذج المعرفي السلوكي والدراسات الوظيفية، خاصة مع دراسات "دافيد إستون" و"مايكل هاتسون" Michael Hudson حيث تم تطوير دراسات فيبر لتصبح الشرعية تستند إلى ثلاث مصادر هي: القاعدة الشخصية، القاعدة الإيديولوجية، القاعدة البنوية.

2 - مصادر الشرعية ما بعد الحداثية: عرفت الشرعية وأدبياتها تحولاً واضحاً مع بداية السبعينيات، إذ أضحت الشرعية تصنف انطلاقاً من مصدر واحد، ومن أبرز الإسهامات؛ دراسات "دوتش" حول الشرعية الدستورية، ومصادرها الثلاث المتمثلة في: شرعية الأصول، عنصر التمثيل، عنصر الانجاز.

أما "سايور ليبست" Seymour Martin Lipset فقد ركز على محدد آخر، واعتبره أهم مصدر للشرعية وهو الفاعلية، والمقصود به قدرة السلطة على أداء الوظيفة المجتمعية، فالسلطة التي تستطيع تثبيت الاعتقاد بأن ما أوجدته من مؤسسات وسلطة هو الأنفع والأصلح، هي التي تملك الشرعية السياسية. (Lipset, 1960)

يقول هيودسن "إن مسألة الحكم المركزي في العالم العربي هي مسألة ترتبط بالشرعية في المقام الأول، إذ أن النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمّة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة." (بلعيفة و زوامبية، 2019، صفحة 269)، ولعل السبب الجوهري لأزمة الشرعية هو تآكل الهياكل التقليدية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة العربية، في مقابل ظهور

هياكل جديدة، حيث أُنبت التاريخ في هذا الشأن أن العلاقة المتوازنة بين السلطة الدينية القبلية كمصدر للشرعية والسلطة السياسية لم يكتب لها الدوام، ومرد ذلك بالأساس إلى أن السلطة السياسية كانت في أغلب الأحيان تحاول دمج المؤسسات الدينية في هياكل السياسة والسيطرة عليها، ومن ثم توظيفها لخدمة أغراضها وأهدافها السياسية الخاصة، وما يلاحظ بعد الاستقلال أن بعض النخب السياسية قد أبقَت على هذه المصادر التقليدية، فيما حاول البعض الآخر التوفيق بين المصدر التقليدي والمصدر العقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية، في حين أنشئت أنظمة على أساس الشرعية الثورية جسدها القيادة الكاريزمية أو الإيديولوجية الثورية، عمادها نظام الحزب الواحد المتآلف والمتعاون مع بقية الأطياف السياسية الأخرى، بصيغة "الجبهة أو الائتلاف".

إن التنوع في مصادر الشرعية العربية لم يكن في الواقع اختياراً حراً للنخب الحاكمة أو المحكومين، كما لم يكن انعكاساً طبيعياً للواقع الاجتماعي لكل دولة عربية، أو تجسيدا صادقا لنظام قيمي متجانس مع الواقع، أو لثقافة سياسية مدنية موجودة في داخل كل مجتمع عربي، لذلك ظلت هذه المصادر على تنوعها قاصرة عن سد فراغ الشرعية، (ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، 1982) وهو فراغ حصل في حقيقة الأمر منذ بناء الدولة العربية. (النقيب، 1989، صفحة 144)

إن مكنم الخلل في مسألة الشرعية السياسية في الدول العربية، هو أن السياسة لم تواكب الاجتماع، فمؤشرات التغيير الاجتماعي التي بدأت منذ أوائل القرن العشرين قد تضاعفت، مع ذلك ظلت الصيغ السياسية التي تنتهها النخب الحاكمة، بصرف النظر عن مصدر شرعيتها المختارة أو المفروضة أو المعانة، قاصرة عن استيعاب هذا التحول الاجتماعي أو التعامل معه سلمياً، وخلق أو توسيع قنوات المشاركة السياسية تدريجياً، بحيث ترسي قواعد مؤسسية لمصدر الشرعية الحديث، وهو العقلانية القانونية الدستورية.

### د - انقسام الأحزاب السياسية وصراعهما على السلطة:

على الرغم من البداية الديمقراطية الليبرالية بعد الاستقلال في العديد من النظم السياسية العربية والتي يسميها "غسان سلامة" بـ"اللحظة الليبرالية" إلا أن الأحزاب والحركات السياسية سرعان ما استوعبت أن الحيز المتاح للمشاركة الفعلية المباشرة في السلطة، لا يكفي إلا لعدد محدود من قيادات ما قبل الاستقلال. (ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، 1988، صفحة 189)

وبناء على ذلك عرفت الأحزاب السياسية في النظم السياسية العربية انشطارا وانقساماً كبيراً سنوات قليلة بعد الاستقلال، وهو ما لم تسلم منه أي دولة عربية، ففي مصر انقسم حزب الوفد في صراعه على السلطة إلى حزبين هما حزب الوفد والحزب السعدي، ثم انشق عنهما في بداية الأربعينيات الكتلة الوفدية، وكلهم يدعي أنه وصي ثورة 1919، ولم يتوقف الأمر على انقسام حزب الوفد بل شهدت الحياة السياسية

المصرية زحما من التنظيمات والأحزاب السياسية كالأحرار الدستوريين، والحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل، ومصر الفتاة، ناهيك عن الحركة الإسلامية الإخوانية التي كان يتزعمها حسن البنا، والحال ذاته يصدق على المغرب الذي انقسم فيه حزب الاستقلال العريق الذي أسسه علال الفاسي إلى حزبين هما الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، لينشق عنهما حزب جديد هو الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، فضلا عن أحزاب متحالفة مع الملك وأخرى ماركسية يسارية مناهضة لجميع الأحزاب والحركات، وحدث في تونس السياق ذاته حيث انقسم الحزب الدستوري إلى حزبين هما الحزب الدستوري والحزب الدستوري الجديد، وعلى المنوال ذاته عرفت الأحزاب في النظم العربية الناشئة انشطارا وانقسامًا حادًا زاد من قوة النخب الحاكمة في الاستحواذ على السلطة السياسية.

### 3- أثر السياق التاريخي لنشأة الدولة العربية على ممارسة السلطة السياسية وآليات انتقالها.

يعتبر العامل التاريخي في السياق العربي - بناء على ما سبق- أبرز المحاور لتفسير واقع السلطة السياسية وأنماطها وآليات تداولها وأساليب ممارستها، حيث يمكن بوضوح ربط سياقات تاريخية وتراكمات سابقة لاستقلال الدول العربية بمظاهر أزمة الشرعية، وتعاضم المشكلات الأمنية وتنوعها، سواء ما تعلق منها بالانقلابات العسكرية أو الصراعات أو الحروب الأهلية، أو مشكلة الأقليات وفشل سياسات الاندماج الوطني، أو مشكلة التدهور المؤسسي وتنامي صراع النخب والأحزاب، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن المشكلات مع العالم الخارجي، على المستوى الإقليمي والدولي، والتي يترتب عليها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتي غالبًا ما ينجم عنها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل هذه الدول، (حمدي، 1997، صفحة 9) ويمكن إجمالًا في هذا السياق توصيف أثر العوامل التاريخية على أنماط السلطة السياسية وآليات ممارستها وانتقالها في النقاط التالية:

1/ تدخل النخب العسكرية في النظم السياسية العربية: إن واحداً من أهم القواسم المشتركة في الدولة القطرية العربية هو حجم وقوة المؤسسة العسكرية، الأمر الذي انعكس جلياً في المراحل المبكرة لبناء الدولة على تنامي الدور السياسي للعسكر، حيث تميزت هذه المراحل بمشاشة مؤسسية وظهور حكومات عسكرية وشبه عسكرية عديدة، علاوة عن ظاهرة الانقلابات العسكرية التي عرفت انتشاراً واسعاً تجاوزت

في مجموعها بين أربعينيات وستينيات القرن العشرين الثلاثين انقلابا بين ناجح وفاشل. (الأيوبي، 2010، صفحة 512)

أثارت مسألة التدخل المتكرر للنخبة العسكرية في النظام السياسي إشكالا كبيرا في فهم معادلة التوازنات السياسية في الدولة العربية وأسباب هذا التدخل، وفي مسعى تفسير الظاهرة يمكن الوقوف على أكثر من مقارنة تميزت كلها باعتماد المسار التاريخي كمرجع تفسيري :

1- الثقافة السياسية الإسلامية: يرى "هوروفيتز 1969 Hurewitz" أن الثقافة السياسية الإسلامية هي من تضع التقليد لهذا الارتباط الوثيق بين السياسيين والمحاربين، إلا أن مقارنة هوروفيتز تخالف الصواب والمنطق خاصة ونحن بصدد دراسة نظم عربية، إضافة إلى أن أنماط الدولة الإسلامية التي تلت الدولة العباسية جنحت إلى تجنيد العبيد والمرتقة (الممالك والانكشارية..). بحيث أصبحت الوظيفة العسكرية مستقلة عن الوظيفة السياسية باستثناء بعض الجماعات القبلية.

2- تفكك النظام التقليدي: ترى هذه المقاربة أن الدولة العربية القطرية ولدت بإثرين هائلين:

أ- / إرث المجتمع التقليدي الذي وجد قبل الاختراق الغربي الاستعماري، والذي لم يتطور تلقائيا، ولم يرتقي وفقا للاحتياجات الداخلية والجدل الاجتماعي المحلي، وعلى الرغم من قدرته على الحفاظ على استمراره حتى استقلال هذه الأقطار العربية، إلا أن الممارسات الاستعمارية شوهته وأثرت عليه بشكل كبير.

ب- / الإرث الثاني هو ما طرأ على تكوينات مجتمع الدولة العربية من تغييرات مستحدثة (بنبوية، مؤسسية، قيمية، سلوكية) رسخت مع الاستعمار، والتي لم تزل على الرغم من رحيل الاستعمار. (سلامة، 1999، صفحة 186)

وبناء على ذلك يرى نزيه الأيوبي في كتابه تضخيم الدولة العربية أن تفكك النظام التقليدي خلق عددا من الفجوات السياسية التي لم يكن بالإمكان سدها إلا بالبيروقراطية وبشكل خاص جناحها العسكري، وهي الظاهرة التي يسميها "هنتنغتون Huntington" بالبريتورية.

3- الحداثة والتنظيم: يرى "هالبرن 1963 Halpern" من جهة أخرى أن تفسير الحضور الوزان للنخبة العسكرية في النظام السياسي مرده الأساسي إلى أن الجيوش هي أكثر الأبنية حداثة وتنظيما، سواء بفعل الاحتكاك بالمستعمر أو بحكم المقاومة وما تقتضيه من تنظيم وعلاقات داخلية وخارجية، فهي بذلك أكثر القطاعات تعلمًا وتنظيمًا ومسايرة للتطورات والخبرات. (الأيوبي، 2010، صفحة 514)

من خلال عرض أسباب وتفسيرات تدخل العسكر في النظم السياسية العربية يتضح جليا أن السبب التاريخي يشكل حلقة مفصلية لفهم واقع التوازنات السياسية وتفسير أسباب الأزمة البنائية التي تعرفها أغلب النظم العربية وخاصة في مسألة تدخل النخبة العسكرية في العملية السياسية.

## 2/ تضخم السلطة التنفيذية:

تميزت السلطة التنفيذية في النظم السياسية العربية بعد استقلالها بمكانة خاصة، حيث تضمنت كل الدساتير العربية إشارة واضحة لمركزية ومحورية الجهاز التنفيذي في مؤسسات الدولة وهيئاتها، فكرست هذه الدساتير حق الملك أو الرئيس أو الأمير أو مجلس قيادة الثورة في التشريع، ومُنحت لرؤساء الدول صلاحيات واسعة باعتبارهم قادة الأجهزة التنفيذية، فهم من يعين الوزراء والقضاة وكبار المسؤولين والضباط في الجيش والمؤسسات الأمنية، وتتجلى محورية الجهاز التنفيذي كذلك في اتساع الجهاز البيروقراطي، والتدخل الكبير في إدارة وتخطيط وتوجيه الاقتصاد، وتعاضم نصيب الإنفاق الحكومي من الناتج الوطني، وخاصة الإنفاق على الأجهزة الأمنية والعسكرية، إضافة إلى تواتر العمل في أغلب الدول العربية بقوانين الطوارئ التي ظلت سارية لأكثر من نصف قرن.

لقد شكلت الدول العربية نموذجا محدثا لنمط التفاعلات والعلاقات والسلوكات الباترمونيالية الأبوية، (النقيب، 1989، صفحة 112)، حيث يمكن بناء على ذلك تصنيف النظم العربية على أساس درجة القسرية ودرجة المؤسسة إلى نموذجين:

النموذج الأول: الأنظمة السلطانية *Sultanisme*: تتميز فيه ممارسة السلطة بالطابع الشخصي،

وهي أسلوب لسد الهوة بين الدولة والمجتمع، وهي بمفهومها الفعلي الواقعي نزعة نحو تعايش علاقات ارثيه وبقية ضمن إطار عقلائي قانوني. (كالمرت و كالمرت، 2002، صفحة 253)

1- النموذج الثاني: النيوباترمونيالية، والتي تتميز بنوع من المؤسسة وهي تنقسم إلى نوعين هي:

أ- النظم التسلطية المتشددة *Autoritarismes durs*: هي نظم قمعية بوليسية تمارس التعسف والإستبداد في أشد صوره، تتميز عن نظم النمط الأول "السلطاني الباترمونيالي" بوجود درجة من المؤسسة حيث تتوافر هذه النظم على قدر من التشريع والمؤسسة لقواعد السلوك.

(Médard, 1990, p. 25)

ب- النظم التسلطية المعتدلة: تتميز هذه النظم بمعدلات أقل للعنف، حيث لا يتم اعتماد أجهزة مركزية قمعية، إضافة إلى وجود هامش حراك نسبي.

3 / **الشعبوية**: يشتق المصطلح من لفظة الشعب، وهي سياسة تعتمد على الخطابات الموجهة مباشرة إلى الجماهير، وفق إطار أيديولوجي، (Novaro, 2002) وتتجسد الشعبوية عادة في رجل منقذ، يطل عادة من شرفات المقر الرئاسي مع رفع السواعد والأصوات عاليا، كما أنها غالبا ما تكون مرتبطة ارتباطا سببيا بوجود أزمة اجتماعية واقتصادية، وقد عكست الشعبوية كأسلوب عمل في مختلف مراحل تطبيقها من قبل الزعماء العرب مدى فشل المؤسسات المخولة في تأمين الاندماج المطلوب من أجل التكيف مع المتطلبات الاقتصادية التنموية، ويمكن اعتبار الشعبوية في النظم السياسية العربية الحديثة أحد مظهرات الفشل المؤسساتي، وتكريسا للشخصانية كنمط وأسلوب سياسي في الحكم، وقد عرفت العديد من النظم السياسية العربية هذا النمط من الزعامات الشعبوية أمثال جمال عبد الناصر، معمر القذافي، صدام حسين، هوارى بومدين.

4 / **عدم استكمال البناء المؤسسي للدول**: بعد ما يزيد عن السبعة عقود على استقلال معظم النظم السياسية العربية، وتأسيس الدولة الوطنية، فإن الظاهر الجلي أن مؤسسات هذه الدول قد تضخمت بصورة كبيرة، سواء من حيث عددها أو من حيث العاملين فيها، أو من حيث نصيبها من الإنفاق العام، الأمر الذي أدى إلى تسييس الجهاز البيروقراطي، وتمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، ولكن على الرغم من هذا التضخم والحضور القوي في مختلف القطاعات، إلا أن الدولة العربية في أغلب الحالات ليست دولة قوية ولا تؤدي وظائفها، سواء فيما يتعلق بقدرتها على خلق علاقة صحيحة مع مجتمعاتها، وإيجاد إجماع عام بين المواطنين حول القيم والقضايا الكبرى، أو بقدرتها على تعبئة الموارد وتخصيصها بفاعلية، أو بقدرتها على تبني وتنفيذ الخطط والسياسات الملائمة لمواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية، فضلا عن ضعفها في تأكيد معاني الاستقلال الوطني، وتقليص قيود التبعية للعالم الخارجي. (حسنين، 2005، الصفحات 58-59).

5/ غلبة الطابع القمعي التسلطي: تميزت الدول العربية بحكم ظروف تأسيسها بوجود فجوة بين الدولة والمجتمع، فبدل أن تكون الدولة في سياساتها وهيئاتها الحاكمة وممارساتها، انعكاساً لأهداف ومصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية الرئيسية في مجتمعاتها، سعت الدولة القطرية العربية ولا تزال إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع بالأساس، فضلاً عن أساليب وممارسات أخرى سياسية وإدارية واقتصادية، فالدول العربية في معظمها لم تسمح من حيث المبدأ بقيام بعض تنظيمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات وغيرها، كما أن الدول الأخرى التي تسمح بقيام مثل هذه التنظيمات تُخضعها في الغالب للعديد من القيود الإدارية، والمالية والتنظيمية، والقانونية التي تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها. (كالفرت و كالفرت، 2002، صفحة 266)

وقد ترتب عن السياسات القمعية للدولة العربية وضعفها، جملة من الخصائص التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- أ- تزايد لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع.
- ب- غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية، بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية، وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية الفعالة من ناحية أخرى.
- ت- لجوء بعض القوى والتيارات السياسية والاجتماعية إلى الممارسة أو الانخراط في بعض أعمال الاحتجاج والعنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها.
- ث- غلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية، وتمكُّن الفساد السياسي والإداري في أجهزة الدولة.

ج- عجز الدولة في العديد من الحالات على المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه، ووقوعها فريسة

الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، على غرار ما حدث في السودان، ووصل حال بعض الدول إلى انهيار الدولة وتفككها مثل النموذج التونسي والليبي واليمن.

ونظراً لغلبة الطابع التسلطي على بنية الدول العربية، فإن هذه الدول تولي اهتماماً كبيراً لبناء مؤسسات القهر والقمع وتحديثها، مما يجعلها أكثر المؤسسات تطوراً في المنظمات العربية، (النقيب، 1989، صفحة 143) وعلى الرغم من بعض الخطوات التي اتخذتها بعض الدول

العربية في طريق التعددية السياسية، والتحول الديمقراطي "الجزائر، الأردن، مصر، المغرب، تونس،..." إلا أنها كانت في الغالب خطوات محدودة، لجأت إليها الدول المعنية مضطرة لتجاوز بعض أزماتها الداخلية، وللتكيف مع بعض الضغوط الخارجية، ومن هنا جاءت محاطة بالعديد من القيود التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية.

6/ ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة: تميز الهيكل البنائي في النظم العربية بغياب أو ضعف الوظيفة الرقابية على المستويين، الرسمي والشعبي، فحسب "الموند وهانتنتغتون" تبرز محددات البناء السوي للمتظمات السياسية، من خلال جملة شروط أساسية، يأتي في مقدمتها التمايز البنائي والتخصص الوظيفي والأداء، إضافة إلى التكيف والتعقيد والاستقلالية والتماسك، وكلها شروط تحدد العناصر الموضوعية للبناء المؤسساتي الصحيح، القائم على المحاسبة والمساءلة الرسمية بالدرجة الأولى، استنادا إلى القوانين والسلطة القضائية والمجلس الدستوري، والمساءلة أو المحاسبة الشعبية عبر البرلمان أو أجهزة الإعلام.

7/ التبعية الهيكلية للخارج: تعاني مختلف النظم العربية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة حالة تبعية هائلة للخارج، فالتبعية في الدولة العربية القطرية الحديثة في القرن الواحد والعشرين هي واقع قائم له مظاهره وأبعاده الاقتصادية، والغذائية والمالية، والعسكرية والأمنية، والسياسية والثقافية والتكنولوجية. لقد باتت التبعية ترتبط ارتباطا قويا بمشاريع العولمة التي تقتضي تدويل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وإزالة جميع الحواجز المؤسسية أمام التجارة ورأس المال وفتح الأسواق، إذ العملية في الأساس مشروع لبناء منظومة عالمية واحدة وذات طابع اقتصادي. (Rao, 1998, pp. 95-97)

#### الخاتمة:

إن أهم ملاحظة نخلص بها في هذه الدراسة هي اتفاق أغلب الدراسات السياسية في مجال السياسات المقارنة، على وحدة المحددات التي تحكم الظاهرة السياسية في النظم العربية، إضافة إلى ظاهرة الانقلابات والحروب الأهلية، شكّل السياق التاريخي بما كان حافلا من محطات بارزة في مسار تشكل الدولة الوطنية العربية مرجعا أساسا لتفسير القواسم المشتركة للنظم العربية، حيث يرى أغلب الباحثين أن

الأزمات التي تعاني منها الدول العربية بوجه عام، وخاصة منها أزمتي الشرعية والمشاركة السياسية لا تعود إلى أسباب ظرفية، أو آنية، وإنما ترجع بشكل كبير إلى فترة الاستعمار الأوروبي لهذه النظم.

لم تشهد الدولة العربية القطرية بعد الاستقلال جهوداً حقيقية لتغيير نظم الحكم في أغلب دولها، ويرى سعد الدين إبراهيم أن مقومات البناء والصمود والاستقرار تراكمت للدولة القطرية العربية بمرور الوقت، وأصبح لقوى اجتماعية مهمة داخل كل كيان مصلحة في بقاءه واستمراره، كما أن الحكام عادة ما كانوا يرفضون التنازل عن السلطة واستخدموا الجيش في توطيد مراكزهم، وأصبحت الضغوط السياسية هي الغالبة عوض الأسلوب الديمقراطي في الحكم، واستناداً للعرض السابق، واتساقاً مع تحليل دور السياق التاريخي في تحديد الفواعل وأنماط التفاعل ومعادلة التوازنات السياسية في الدولة العربية القطرية، يمكن الوقوف على عدد من الملاحظات بشأن واقع الدولة العربية القطرية، على النحو الآتي:

- أن واقع بعض الدول العربية القطرية لا يزال استمراراً لسياق النشأة الذي تم بإرادة استعمارية، حيث راعت هذه الإرادة أن يقوم كل كيان حول نواة صلبة (قبيلة، طائفة، أسرة) حتى لو كانت بقية تكويناته الداخلية هشّة، أو رافضة لهذا الكيان أصلاً، وهو ما شكل معضلة كبيرة في المراحل اللاحقة لبناء الدولة وشكل كبجاً لمسار التنمية لعقود من استقلال هذه الدول.

- شكل إرث المجتمع التقليدي الهش، والذي لم يرتق وفقاً للاحتياجات الداخلية والجدل الاجتماعي المحلي، والذي عرف بالموازاة مع ذلك تشوهاً كبيراً بفعل السياسات الاستعمارية، عاملاً من عوامل التخلف بتراجع دوره الريادي وتركه لفجوة كبيرة بين المجتمع والسلطة بعد الاستقلال - أن نمط العلاقة والتفاعل بين المجتمع والدولة القطرية العربية مغاير تماماً لذلك الذي نجده في كتابات الماركسيين، فالحالة العربية بسياقها التاريخي وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية أفرزت نخبا وجماعات مهيمنة دون الحاجة أن تؤسس لنفسها علاقات عضوية بالبنى الإنتاجية التحتية للمجتمع، وإنما تظل بنية فوقية تكرس سلطتها، وترسخ الالتزام بالاستحواذ على الثروة الجاهزة.

- تميزت الدولة القطرية العربية بحكم ظروف تأسيسها بوجود فجوة بين الدولة والمجتمع.

- أن السياسات العثمانية في منطقة الشام وتحديدًا نظام الملل كان له الدور الأبرز في جعل الطوائف الدينية وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسية في المنطقة، وأسس لمستقبل وازن لها، أثر على استقرار النظم المستقلة لاحقًا، وعلى معادلة التوازنات السياسية فيها.

### قائمة المراجع

باللغة العربية:

1. أبو الفتح الشهرستاني. (1993). الملل والنحل (الإصدار 3). بيروت: دار المعرفة.
2. اسماعيل أحمد ياغي. (1997). العالم العربي في التاريخ الحديث. الرياض: مكتبة العبيكان.
3. أمين بلعيفة، و عبد النور زوامبية. (30 06, 2019). أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 14 (01)، الصفحات 254-293.
4. توفيق ابراهيم حسنين. (2005). النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. خلدون النقيب. (1989). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. خميس حزام والي. (2003). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. رضوان بروسى. (2009). الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم (رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة). باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة.
8. سعد الدين ابراهيم. (1988). المجتمع والدولة في الوطن العربي. (سعد الدين ابراهيم، المحرر) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. سعد الدين ابراهيم. (1982). النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. سوزان كالفرت، و بيتر كالفرت. (2002). السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة. (عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، المترجمون) الرياض: جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع.

11. صفي الدين خربوش. (03, 10, 2004). *تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات*. تاريخ الاسترداد 17 05, 2023, من الجزيرة: [www.aljazeera.net/2004/10/03](http://www.aljazeera.net/2004/10/03)
12. عبد الحلیم الزيات. (1990). *سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
13. عبد الرحمان حمدي. (1997). *أفريقيا والقرن الواحد والعشرين، رؤية مستقبلية*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
14. عمر حمدان الحضرمي. (2006). *تداول السلطة والداستير في الأنظمة السياسية العربية*. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، الصفحات 467-483.
15. غسان سلامة. (1999). *المجتمع والدولة في المشرق العربي (الإصدار 2)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
16. محمد قدوسي. (جوان, 1995). *النظام السياسي الجزائري من خلال معطى الشرعية استمرارية، تطور أم تقطعات* ، مذكرة ماجستير. وهران، كلية الحقوق: جامعة وهران.
17. محمد نجيب بوطالب. (2002). *سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
18. نزيه الأيوبي. (2010). *تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط*. (أحمد حسين، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع باللغات الأجنبية:

Lipset, S. M. (1960). *L'homme et la politique*. (G. G. Durand, Trad.) Paris: Editions du Seuil.

1. Médard, J. F. (1990, Octobre). L'état patrimonialisé. *Politique Africaine* (39), pp. 25-36.
2. Novaro, M. (2002). Populisme, Reformes libérales et institutions démocratique en Argentine 1989.1999. *Politique et Sociétés* , 21 (02), p. 81.
3. Rao, C. P. (1998). *Globalization Privatization and free market economy*. London: Quorum Books.